الأمم المتحدة
A/CONF.226/PC.3/4
الجمعية العامة
Distr.: General
3 June 2016
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
الدورة الثالثة
سورابايا، إندونيسيا، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن المناطق المتروبولية

مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) طيه الوثيقة الختامية للاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن المناطق الحضرية، الذي عقد في مونتريال، كندا، في يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

090616 090616 16-09029 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوثيقة الختامية للاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن المناطق المتروبولية

إعلان مونتريال بشأن المناطق المتروبولية

تعزيز التعاون بين المناطق المتروبولية من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة

توسع المناطق المتروبولية على الصعيد العالمي

عالم يزداد فيه التوسع الحضري

١ - إننا نعيش في عالم يزداد فيه التوسع الحضري. فلأول مرة في التاريخ، يعيش ما يزيد على نصف سكان العالم في المدن. وبحلول عام ٢٠٥٠، ستصل هذه النسبة إلى نحو ٧٠ في المائة. وإبان مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي عقد في اسطنبول، تركيا، عام ١٩٩٦، كان ٢,٦ بليون من سكان العالم يعيشون في مناطق حضرية. ويقدر أن يكون هذا العدد قد ارتفع إلى ٤ بلايين عندما يحين الوقت الذي يلتقي فيه المجتمع العالمي في كيتو لحضور مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦. ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فمن المرجح أن يكون معظم التوسع الحضري على كوكبنا قد اكتمل، بحلول نهاية ''القرن المتروبولي'' الحالي، حيث سيعيش ٨٥ في المائة من سكان العالم في المدن بحلول عام ٢١٠٠. وسيُلاحظ هذا النمو الحضري السريع بشكل خاص في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا وأمريكا اللاتينية.

الزيادة في المناطق المتروبولية

٢ - في الوقت الراهن، وفي خضم تزايد توسع المناطق الحضرية والضواحي، فغالبا ما تكون المدن جزءا من مناطق متروبولية كبرى ذات كثافة سكانية عالية، حيث أفضى تطوُّر الهياكل الأساسية للنقل إلى تنشيط التجارة وكذلك زيادة مسافات التنقل من العمل وإليه. وتساعد السياقات الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية على تحديد سمات المناطق المتروبولية، التي تتباين على نطاق العالم. وهذه المناطق، التي تتألف عادة من واحدة أو أكثر من المدن الرئيسية ذات الكثافة السكانية العالية ومجمعات التوظيف الكبيرة، تشمل مجموعة كبيرة من الأيدي العاملة، حيث يعيش معظم الأفراد من السكان ويعملون في إطارها. وهي، وإن كانت مستقلة نسبيا، تتفاعل مع سائر المناطق المتروبولية والمجتمعات

المحلية الأخرى. والسكان الذين يعيشون في هذه المناطق يتزايدون باستمرار. ووفقا لأحدث تقديرات الأمم المتحدة السكانية، يعيش ٥٠ في المائة من سكان المدن في تجمعات تضم ٥٠٠ ٠٠٠ شخص أو أكثر.

التفاوتات الاجتماعية – المكانية والاجتماعية – الاقتصادية

٣ – يتخذ تحول مناظرنا الطبيعية من خلال ظهور المناطق المتروبولية أشكالا مختلفة، بحسب المنطقة. فتزايد التوسع الحضري يؤدي أحيانا إلى تفاوتات اجتماعية – مكانية واجتماعية – اقتصادية، وذلك خصوصا بسبب عدم وجود تنمية حضرية مخطط لها تخطيطا جيدا وعدم كفاية الاستثمارات، الأمر الذي يسبب أحيانا اختلالا بين مراكز المدن وأطرافها.

محاور الاقتصاد والثقافة المعولمين

٤ – تؤدي المناطق المتروبولوية الآن، أكثر من أي وقت مضى، دورا رئيسيا في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية للدول، وذلك بسبب تركز السكان والأنشطة فيها. وفي معظم البلدان، أصبحت المناطق الحضرية هي المحاور الرئيسية للاقتصاد والثقافة المعولمين، والمحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والابتكار. وعلى ضوء استئثار تلك المناطق لحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وممارستها نفوذا مهيمنا على اتجاهات التنمية البشرية، فإنها تجتذب كلا من العمال المؤهلين والمهاجرين الذين يلتمسون فرص عمل أفضل، بما في ذلك في القطاع غير الرسمي، والأشخاص الذين يأملون في تحسين نوعية حياتهم. وتتركز، في معظم الحالات، الوظائف الاقتصادية الرفيعة المستوى في المناطق المتروبولية.

التحديات المتروبولية

تحديات كبيرة

٥ – إن موجة التوسع الحضري في القرن الحادي والعشرين يمكن أن تفيد فرادى السكان والمجتمعات المحلية والبلدان والكوكب ككل. بيد أنه، في الوقت نفسه، ثمة تحديات كبيرة يتعين التصدي لها من خلال تحسين التخطيط والإدارة، لا سيما بالنسبة للأجيال المقبلة.

التحديات التي تواجه المناطق المتروبولية

٦ – إن التحديات التي تواجه المدن حول العالم من حيث التخطيط الحضري، والتي تشمل النقل والسلامة والإنعاش الحضري والاندماج والتماسك الاجتماعيين وحماية البيئة

والمياه والطاقة والصرف الصحي وتغير المناخ، تتجاوز الحدود المحلية، في ظل مواردنا المحدودة، مما يشكل تحديا لأنماط الإنتاج والاستهلاك، أكثر من أي وقت مضى. ومع انتقال مزيد من الناس إلى المناطق الحضرية المحيطة بالمدن الرئيسية، فيجب على الحكومات المحلية أن تبتكر في مجال صنع القرار الديمقراطي والحوكمة المحلية العليا وأن تضع استراتيجيات وآليات جديدة للتنسيق فيما بين الأقاليم، حتى يتسنى لها مواجهة التحديات على نطاق المناطق المتروبولية وتعزيز التعاون داخل تلك المناطق وفيما بينها بهدف تحقيق الجاذبية والقدرة التنافسية والاندماج والتماسك الاجتماعيين.

أوجه التباين في النمو الحضري

٧ - قد يؤدي تسارع وتيرة النمو الحضري إلى زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية، ويسفر، في بعض المناطق، عن تفاقم النقص في السلع والخدمات الأساسية التي لا غنى عنها للعيش في المناطق الحضرية، والتعجيل بتدهور البيئة والصحة، وما يستتبع ذلك من زيادات كبيرة في التكاليف. وفي البلدان النامية، يثير النمو الحضري السريع مسائل تتعلق بالنقل والتنقل، واستخدام الأراضي (في بعض المناطق التي تصعب فيها السيطرة على قيمة الأراضي)، والعمالة، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة ضعف حالة المساكن والأحياء الفقيرة، وذلك نتيجة لهجرة الناس الضخمة إلى المراكز الحضرية أو إلى ضواحي المدن الكبرى بحثا عن فرص عمل أفضل.

تنقيح نماذج التمويل

٨ - تتحدى العولمة وأمولة الاقتصاد، ولا سيما الاقتصادات الحضرية، نماذج التمويل المستقرة في العديد من المدن الكبرى. واستنادا إلى تجارب حديثة العهد، يمكن للاستثمارات اللازمة في المناطق الحضرية أن تزيد زيادة كبيرة خلال العقد المقبل. وبغية كفالة تعبئة الاستثمارات الضخمة اللازمة لمواجهة التحديات المتروبولية والمسؤوليات المتزايدة، ينبغي تكييف تمويل المناطق المتروبولية مع هذا الواقع.

تحويل عالمنا المتروبولي

الهدف ١١ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٩ - لقد حُدِّدت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مجموعة من الأهداف المتصلة بالتحديات التي تواجه المدن. ويرمي الهدف ١١ إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية الأخرى شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وتتناول غايات عام ٢٠٣٠

جملة أمور منها الحصول على سكن ميسور التكلفة؛ والوصول إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ومستدامة؛ وتوفير مساحات خضراء وأماكن عامة وطبيعية مفتوحة؛ ومياه جيدة النوعية؛ وطاقة نظيفة ومتجددة. كما تركز على حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، وتعزيز الصلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المتوازنة بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية وتعزيز الابتكارات الاجتماعية والإقليمية والتقنية.

التخطيط المتروبولي دعما للمجتمعات المحلية المستدامة

١٠ - إذا كانت المناطق المتروبولية جيدة التخطيط ومتطورة، وذلك، مثلا، من خلال نُهج التخطيط التشاركي المتكامل والتضامن والإدارة، فيمكنها أن تساعد على تعزيز إقامة مجتمعات محلية وإقليمية ووطنية قادرة على البقاء اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا.

نهج متكامل وشامل للجميع

١١ - في هذا الصدد، نحن بحاجة إلى اعتماد نهج متكامل وشامل لتنمية المناطق المتروبولية والمستوطنات البشرية ينص على توفير السكن الميسور والملائم، والخدمات الثقافية والاجتماعية، بما في ذلك التعليم، وتوفير البيئات الصحية، والهياكل الأساسية، ويعطي الأولوية لتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة وتجديد المناطق الحضرية وتصميم تدابير ترمي لضمان حقوق السكان الحاليين.

١٢ - وفي ضوء ما تقدم:

تعزيز سياسات التنمية المتروبولية المستدامة

(أ) إننا نتعهد بتعزيز سياسات التنمية الحضرية المستدامة المتكاملة التي تدعم خدمات الإسكان والخدمات الاجتماعية الشاملة للجميع، والمساواة بين الجنسين، وتراثنا الثقافي، وبيئة العيش الآمنة والصحية للجميع (لا سيما الأطفال والشباب، والنساء، والمسنين، والشعوب الأصلية، وذوو الإعاقة)، والمساحات الخضراء، والهواء والماء النقيين، وطائفة واسعة من فرص العمل، والنقل الميسور التكلفة والمستدام، والسياسات المتعلقة بالطاقة؛

الاستجابة الفعالة للنمو

(ب) إننا نسلم بأهمية زيادة عدد المناطق المتروبولية التي تنفذ سياسات في مجال تخطيط المناطق الحضرية وتطويرها بطرق مستدامة كي تواجه بفعالية التحدي الذي تطرحه الزيادة المتوقعة لسكان المناطق الحضرية في العقود القادمة؛

التنقل المستدام

(ج) إننا نسلّم بأن النقل والتنقل أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة للمناطق المتروبولية. ويمكن للتنقل المستدام أن يعزز النمو الاقتصادي، ويحسن سبل الوصول، ويحفز تنشيط وتعزيز فرص الإدماج الاقتصادي والاجتماعي المحسنة مع مراعاة البيئة. ويجب علينا أن نعمل، من ثم، صوب تيسير حرية حركة الأشخاص والبضائع، إلى جانب الوصول إلى بنية تحتية للنقل تكون سليمة بيئيا وآمنة وميسورة التكلفة، بغية تحسين العدالة الاجتماعية والصحة وقدرة المدن على الصمود والروابط الحضرية الريفية وإنتاجية المناطق الريفية. وفضلا عن ذلك، يجب علينا أن نعزز النقل الفعال الذي يسهم في الحد من الازدحام، وزيادة رفاه المجتمعات المحلية؛

تطوير مدن مدمجة ومختلطة الاستخدام

(د) إنا نسلم بأن المدن المُدمجة والمختلطة الاستخدام تشجع التنمية الحضرية المستدامة، ولا سيما من خلال إيجاد فرص العمل، وتقليص الإنفاق على الهياكل الأساسية، وزيادة الإنصاف في الحصول على الخدمات العامة، وتحسين نوعية الهواء، والحد من الازدحام، والتخفيف من الزحف الحضري؛

معالجة النفايات

(هـ) إننا نؤيد الإدارة التعاونية والمستدامة للنفايات من خلال تطبيق النهج الثلاثي القائم على التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير لمواجهة التحديات المكانية والتقنية والاقتصادية لإدارة النفايات؛

مخاطر الكوارث

(و) إننا نسلم بأهمية إدماج الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والاصطناعية في تخطيط المناطق المتروبولية وإدارتها، وذلك من أجل زيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام هذه الأحداث؛

تغير المناخ

(ز) إننا نسلم بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المناطق المتروبولية سواء في مكافحة تغير المناخ ووضع سياسات تصمم لتيسير التكيف مع آثار الاحترار العالمي، كمناطق رائدة في التقدم على الطريق صوب تنمية حضرية منخفضة الكربون؛

تحقيق التوازن بين المناطق الريفية والحضرية

(ح) إننا نسلم بالترابط بين المناطق الريفية والحضرية، وبضرورة تحقيق التوازن بين فئتي المناطق هاتين فيما يتعلق بتعزيز التنمية المنصفة والموجّهة والمتآزرة؛

القضاء على الفقر

(ط) إنا نلتزم بالعمل من أجل تحسين نوعية المستوطنات البشرية، بما في ذلك تحسين ظروف المعيشة والعمل، بغية القضاء على الفقر، حتى يتسنى لجميع الناس الحصول على الخدمات الأساسية والسكن ووسائل التنقل؛

استدامة حفظ وتعزيز التراث الطبيعي والثقافي والتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية

(ي) إننا نسلم بالدور الهام الذي يؤديه التراث الثقافي والطبيعي، بما في ذلك التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية، في تحديد هوية المواطنين والمستوطنات البشرية في المناطق المتروبولية، وبضرورة حماية النظم الإيكولوجية القادرة على الصمود وإصلاحها وتعزيزها؛

تعزيز التنوع والإبداع

(ك) إننا نسلم بأهمية التنوع الثقافي والعرقي، ونلتزم بتوفير الموارد والفرص اللازمة لتنمية الإبداع؛

نهج التخطيط المتكامل

(ل) إننا نلتزم بالترويج لاتباع نهج متكامل في تخطيط وبناء مدن ومناطق متروبولية مستدامة، وذلك، على سبيل المثال، من خلال دعم السلطات المحلية والإقليمية والمتروبولية؛ وزيادة الوعي العام وتعزيز مشاركة المواطنين، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمجتمعات المحلية المهمشة، في عملية صنع القرار من خلال استخدام عمليات تعاونية متاحة للمجتمع ككل؛ وبالاعتماد على إسهام الأوساط الأكاديمية؛

مشاركة المواطنين

(م) إننا نسلم بأهمية مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار التي تؤدي إلى خيارات متصلة بالاستثمار، وفي تخطيط المناطق الحضرية والمتروبولية، والإسهام في تعزيز فهم مشترك للمسائل المحلية والمتروبولية التي تطرحها المنابر العامة والمؤسسية التي تتيح المشاركة؛

إشراك أصحاب المصلحة المتعددين

(ن) إننا نسلم بأن تخطيط المناطق الحضرية والمتروبولية يستفيد من مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، ومن الاستخدام الكامل للبيانات المصنفة بحسب العمر ونوع الجنس والإقليم بشأن مسائل من قبيل الاتجاهات الاجتماعية – الديمغرافية والاقتصادية؛

الحق في المدينة للجميع

(س) إننا نسلم بأهمية إدراج مفهوم الحق في المدينة للجميع في صميم السياسات المتروبولية، على نحو يجمع بين مشاركة المواطنين والحق في التعليم والصحة والسكن والعمل، مع الاعتراف بالاختلافات واحترامها، وذلك من أجل تعزيز التعايش والتفاعل الودي، وبلورة هوية متروبولية متينة وإحساس قوي بالانتماء؛

دور الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية

(ع) إننا نسلم بمشروعية البلديات وغيرها من مستويات الحكومة، ضمن حدود اختصاصها، فيما يتعلق بوضع رؤية متسقة للمناطق المتروبولية؛

التعاون المتروبولي من خلال الشراكات

(ف) إننا نسلم بأن للشراكات بين المدن والمجتمعات المحلية والحكومات الوطنية دورا هاما في النهوض بالتنمية المستدامة للمناطق المتروبولية. وفي هذا الصدد، نؤكد ضرورة تعزيز ما هو قائم من آليات ومنابر للتعاون، مثل ترتيبات الشراكة والأدوات الأخرى التي تعزز التنفيذ المنسق للتعاون المتروبولي، وفقا لجدول أعمال الموئل[1]. وسيتحقق ذلك بمشاركة نشطة من جانب جميع شركاء الأمم المتحدة وسيكون هدفه الشامل هو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وتحقيق التوازن بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية؛

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

التمويل المناسب

(ص) إننا نسلم بأهمية تعزيز التمويل بما يتناسب مع التحديات المرتبطة بالمناطق المتروبولية، مع تشجيع تقاسم الموارد المتاحة على نحو أفضل بين المجتمعات المحلية وسائر مستويات الحكومة، والقيام، نظرا لمواردنا المحدودة، بتحسين الكفاءة الإدارية.

تنفيذ الآليات المتروبولية

مساهمة المناطق الحضرية في أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة

١٣ - أقر إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)[٢]، بالسلطات المحلية كشريكة رئيسية في مجال التحضر المستدام (الفقرة ١٢). وبالتالي، فإن الخطة الحضرية الجديدة التي ستُناقش في الموئل الثالث يجب أن تعيد تأكيد أهمية تمكين السلطات المحلية وأن تأخذ الآن في الحسبان المناطق المتروبولية والآليات اللازمة لمواجهة التحديات المرتبطة بتلك المناطق.

التعاون والحوكمة في المناطق المتروبولية

١٤ - في خضم التحول الحضري المتزايد، قد يساعد التعاون في المناطق المتروبولية على معالجة المسائل التي تتجاوز الحدود المحلية في عدة مجالات استراتيجية، بغية ضمان القدرة التنافسية والاجتذاب والاندماج والتماسك الاجتماعيين لكامل المنطقة المتروبولية، بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة.

١٥ - وتتطلب حوكمة المناطق المتروبولية إطارا قانونيا ومؤسسيا واضحا، يستند إلى مبادئ الديمقراطية واحترام الاستقلالية المحلية واللامركزية. ويجب أن يزود هذا الإطار بتمويل مناسب، ينطوي على آليات للتنسيق وسياسات قطاعية (تشمل البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والشؤون البيئية والاجتماعية والثقافية). وينبغي أن يستند التعاون على الصعيد المتروبولي إلى تمثيل جميع المواطنين وأصحاب المصلحة، بغض النظر عن اختلاف قدرات التعبئة والموارد والمشاركة فيما بينهم.

١٦ - ومن شأن هذا الإطار وهذا التعاون أن ييسرا التخطيط لاستخدام الأراضي، بما في ذلك بناء وتشغيل النقل العام، وخفض أوجه التفاوت في تقديم الخدمات العامة،

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

والمساعدة على إدارة النمو الحضري، وتيسير تنسيق استخدام الأراضي مع مشاريع النقل، وحماية الأصول الطبيعية وتعزيزها.

السياسات المتروبولية وتوزيع الموارد

١٧ - يجب، من ثم، أن تصبح السياسات المتروبولية هي حجر الزاوية في السياسات الاقتصادية الدولية والوطنية، نظرا لأن المناطق المتروبولية هي محركات الابتكار والإنتاجية في جميع أنحاء العالم. كما يمكن للمناطق الحضرية أن تنتج الموارد وتوزعها من أجل التشجيع على تحسين سبل المعيشة لسكان المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

تمويل المناطق المتروبولية

١٨ - بغية تحقيق الإمكانات الكاملة لعملية التخطيط يجب أيضا أن تُنفّذ آليات تمويل المناطق المتروبولية على نحو يُمكِّن من تحقيق الأهداف المتروبولية، فيما يتعلق بالنقل والإسكان الاجتماعي وحماية وتحسين البيئات الطبيعية وغيرها من المنافع الأساسية.

الشراكات الجديدة لآليات حوكمة المناطق المتروبولية

١٩ - يجب على الحكومات الوطنية أن تضع، بالتعاون مع المسؤولين المحليين والإقليميين والمتروبوليين، آليات للتعاون من أجل التصدي لما تواجهه من تحديات في مجالي التحضر والتنمية المستدامة. وتشمل هذه الآليات حوكمة المناطق المتروبولية الرامية إلى تعزيز قدرات إدارة تلك المناطق، وإدارة النمو الحضري المستدام، وتنسيق مشاريع استخدام الأراضي والنقل، وتعزيز مراقبة المضاربة في حيازة الأراضي وأمنها، وتعزيز التنمية الاقتصادية، ودعم التنوع الاجتماعي والثقافي، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي، وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث، وحماية وتعزيز البيئة الطبيعية والتراث. وسيستتبع ذلك ارتفاع مستويات الديمقراطية والمشاركة العامة والسياسات اللامركزية.

قيادة فعالة من أجل ازدهار المناطق المتروبولية

٢٠ - يتوقف نجاح المناطق المتروبولية على فعالية القيادة العامة والخاصة والمدنية. ويجب على المؤسسات المحلية والإقليمية والمتروبولية التي تتسم بالديمقراطية والمساءلة، وكذلك المسؤولون المنتخبون داخل المدن والحكومات الوطنية، الالتزام بالعمل المنسق وتبني رؤية مشتركة تهدف إلى استيعاب الآراء المتباينة. وثمة حاجة إلى إطار قوي لدعم المناطق الحضرية واتخاذ إجراءات متضافرة تنبثق من جميع مستويات الحكومة.

شراكة تعاون متروبولية جديدة متعددة المستويات

التعاون في المناطق المتروبولية

٢١ - يُسلِّم إعلان مونتريال بشأن المناطق المتروبولية بأهمية زيادة عدد المناطق المتروبولية الخاضعة للمساءلة والمقتدرة والشاملة للجميع والعادلة اجتماعيا والتي تنفذ سياسات في مجالي التخطيط والتطوير الحضريين بطرق مستدامة، لكي تواجه بفعالية التحدي الذي تطرحه الزيادة المتوقعة لسكان المناطق الحضرية في العقود المقبلة. ويجب أن يشمل التخطيط الحضري المستدام إشراك أصحاب المصلحة المتعددين وأن يستتبع تمويلا مناسبة. ويؤدي التعاون في المناطق المتروبولية دورا هاما في بلورة رؤية للمناطق الحضرية المستدامة والمتماسكة، تمتد من بداية عملية التخطيط المتروبولي حتى تنشيط المدن والأحياء القديمة، والقيام، على سبيل المثال، باعتماد برامج لكفاءة الطاقة من أجل إدارة المباني، واعتماد برامج للأمن الغذائي، وضمان ربط المساحات الخضراء وتطوير نظم النقل المستدامة والملائمة محليا. وإننا نسلم كذلك بأهمية التخطيط للاستخدام المختلط للمناطق وتشجيع التنقل باستخدام وسائل نقل غير مزودة بمحركات، وذلك، على سبيل المثال، بطرق منها تعزيز الهياكل الأساسية التي يستعملها المشاة وراكبو الدراجات. وفضلا عن ذلك، فإننا نسلم بضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين.

مساهمة في الخطة الحضرية الجديدة

٢٢ - يقترح إعلان مونتريال بشأن المناطق الحضرية النظر في المساهمة التالية في الخطة الحضرية الجديدة، المقرر اعتمادها في الموئل الثالث، الذي سيُعقد في كيتو في عام ٢٠١٦:

رؤية مشتركة وتعاون متعدد المستويات

٢٣ - يسلم إعلان مونتريال بشأن المناطق الحضرية بأنه، لمواجهة تحديات وفرص التوسع الحضري العالمي، سيتعين على جميع مستويات الحكومة تقاسم رؤية مشتركة من أجل وضع استراتيجيات متماسكة تهدف إلى تنفيذ الحق في المدينة وتحسين نوعية الحياة في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية.

العلاقة مع جميع مستويات الحكومة

٢٤ - إذا أردنا التصدي لهذه التحديات الكثيرة، فيجب علينا أن ننهض بعلاقاتنا مع جميع مستويات الحكومة. وهذا أمر ضروري لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

تحكمها سياسات عامة مترابطة. وتتطلب المناطق المتروبولية، من ثم، التعاون والتكامل والتضامن والعمل المتضافر على جميع مستويات الحكومة.

اتفاقات الشراكة الشاملة

٢٥ - يسلم إعلان مونتريال بشأن المناطق المتروبولية بأن شراكات التعاون المتعددة المستويات في المناطق المتروبولية ينبغي تنفيذها على نحو يعزز منافع التعاون المتروبولي. ويقصد من هذه الشراكات أن ترمي إلى تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة لمواطني المناطق المتروبولية. كما تهدف إلى ما يلي:

دور المناطق المتروبولية

(أ) التسليم بدور المناطق المتروبولية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المستدامة في المناطق الحضرية والريفية وفي البلدان؛

أهمية الأعمال التجارية والعمالة وأصحاب المصلحة في المجتمع المحلي

(ب) التسليم بأهمية الأعمال التجارية، والقطاع العقاري، والعمالة، وأصحاب المصلحة في المجتمع المحلي، خصوصا في قطاعات التعليم والمجتمع المدني والقطاعات الاجتماعية والثقافية والبيئية، وضمن الشبكات الحضرية، كشركاء في تنفيذ شراكات التعاون المتروبولية المتعدد المستويات؛

الحوكمة المتروبولية الفعالة

(ج) تنفيذ هياكل وآليات وترتيبات فعالة للحوكمة الحضرية، توجّه صوب تيسير اعتماد ورصد سياسات ناجحة تواجه تحديات التحضر المستدام والآمن والمنصف، لا سيما سبل الحصول على المياه والطاقة ومرافق الصرف الصحي ومكافحة تغير المناخ والتكيف معه؛

المعارف القائمة على البحوث

(د) دعوة السلطات المحلية والوطنية والدولية إلى العمل مع الجامعات في تحويل معارفها وقدراتها الابتكارية إلى إجراءات ملموسة، وذلك لفائدة المواطنين ومساعدة السلطات في سعيها لتحسين الحوكمة.

الحوكمة والديمقراطية والتعاون الدولي

٢٦ - ينبغي أن تستند هذه الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة والديمقراطية التي تكفل مشاركة المواطنين، وحصولهم على المعلومات، والشفافية، والمساءلة، في إطار ترتيبات رسمية أو غير رسمية. ويجب أن تكون أيضا جزءا من الالتزام بتحقيق التعاون الدولي فيما بين المناطق المتروبولية من أجل كفالة تحسين تبادل الخبرات، وتشجيع الابتكار الاجتماعي، والحصول على التكنولوجيا الجديدة، وتعزيز قدراتها الإدارية، وزيادة التضامن.

المتابعة والرصد والبحوث

المرصد الدولي للنهوض بالتعاون في المناطق المتروبولية

٢٧ - ينبغي تعزيز المعارف والبحوث المتعلقة بالمناطق المتروبولية من خلال المنابر القائمة والجديدة على حد سواء، كإقامة مرصد دولي لتبادل المعلومات والتعاون من أجل النهوض بالتنمية المتروبولية لتحقيق التنمية المستدامة.

لجنة الترويج والمتابعة

٢٨ - عملا بتوصيات اجتماع مونتريال المواضيعي بشأن المناطق المتروبولية، ستقوم لجنة، مؤلفة من الرؤساء والرؤساء المشاركين الذين يمثلون الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والمجتمع المدني الذين شاركوا في الاجتماع، بالترويج للمبادئ والإجراءات المقترحة، على النحو المبين في الإعلان، ضمن إطار الصيغة المقبلة للخطة الحضرية الجديدة للموئل الثالث، المقرر عقده في كيتو في عام ٢٠١٦.